الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5122 | الأحد | 9 رمضان 1446 هـ | 9 مارس 2025 م | السنة السابعة عشرة

مدعوما بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي

"فيتش" تثبت التصنيف السيادي للكويت عند (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكد بنك الكويت المركزي إن وكالة فيتش ثبتت أمس الأول الجمعة التصنيف السيادي لدولة الكويت عند المرتبة "إيه إيه-" (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعوما بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي.

وأضاف البنك المركزي في بيان لـ "كونا" أن أبرز مضامين تقرير فيتش تفيد بأن التصنيف مقيد بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي وضخامة حجم القطاع العام الذي قد يشكل مصدرا للضغوط المالية على المدى الطويل.

وذكرت الوكالة أنه على رغم ظهور بوادر بعض التقدم المحرز في مسار الإصلاحات فإن التوقعات مرهونة بتحقيق إصلاحات مالية ملموسة لمعالجة التحديات الطويلة الأجل وإصدار التشريعات الخاصة بالدين العام وتحسين مرونة تمويل المالية العامة.

وقالت أنه بالنسبة للموازين الخارجية فإن الكويت لا تزال الأقوى من حيث تلك الموازين مقارنة بالدول كافة التي تصنفها متوقعة أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 601 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 مقارنة بنحو 582 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2024 وأوضح بيان البنك المركزي أنه فيما يتعلق بتنفيذ الاصلاحات فإن فيتش لفتت إلى أن الحكومة بدأت مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين كفاءة الحكومة وترشيد الإنفاق مع وضع حد أقصى للإنفاق عند نحو 24ر5 مليون دينار (نحو 80ر8 مليار دولار) ما يمثل 51 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

الحكومة بدأت إجراء الإصلاحات لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وترشيد الإنفاق

●●●●

فرض ضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلي بنسبة 15 % على الشركات متعددة الجنسيات منذ مطلع يناير الماضي

وأضافت الوكالة أنه تم فرض ضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلي بنسبة 15 في المئة على الشركات متعددة الجنسيات اعتبارا من مطلع يناير الماضي بما يتماشى مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اضافة الى وجود خطط لإدخال الضريبة الانتقائية في السنة المالية 2025-2026.

كما نقل بيان البنك المركزي عن وكالة فيتش أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون الدين العام الذي يوفر التمويل اللازم بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017 متوقعة تمرير هذا القانون في السنة المالية المقبلة 2025/2026 مضيفة "أنه حتى في حال عدم تمرير القانون ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصدات المالية المتاحة".

وأوضح البنك المركزي أنه على صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة تتوقع الوكالة تراجع وضع الموازنة في السنة المالية 2025/26 على الرغم من جهود ترشيد الإنفاق العام حيث قدرت الإنفاق العام بنحو 24ر5 مليار دينار كويتي من دون تغيير عن السنة المالية السابقة مع تعويض زيادات الأجور عن طريق خفض الدعوم والنفقات الرأسمالية والنفقات الأخرى متوقعة "أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض مدفوعة بتراجع الإيرادات النفطية بسبب تمديد اتفاقية أوبك بلس حتى الربع الثاني من العام الحالي".

كما أشارت الوكالة إلى استمرار الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز الميزانية وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية الحالية متوقعة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2025/26 مع تمويل حوالي 30 في المئة من العجز عن طريق إصدار أدوات الدين.

وأضاف بيان المركزي أن الوكالة ذكرت فيما يتعلق بنسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي أن النسبة ما تزال منخفضة عند نحو 2ر9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/24

وقالت بافتراض إقرار قانون الدين العام في السنة المالية 2025/26 ومع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية نتوقع ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى نحو 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/26 ونحو 2ر9 في المئة في السنة المالية 2026/27

وتابعت أنه على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4ر5 مليار دولار أمريكي في شهر مارس 2027 من المتوقع أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من الوسيط الحسابي للدول التي لديها ذات التصنيف السيادي البالغ نحو 51 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2026) كذلك أشارت فيتش إلى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت مبينة في الوقت نفسه أن الاعتماد على النفط يؤثر في التصنيف السيادي وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط.

وقال البنك المركزي إنه على صعيد معايير الحوكمة فقد أوضحت الوكالة أن دولة الكويت حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية حيث حصلت على الدرجة (5) لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد

وكالة فيتش

استمرار الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز الميزانية وتلبية الاستحقاقات المحلية

●●●●

توقعات بتراجع وضع الموازنة في السنة المالية 25 /2026 على الرغم من جهود الترشيد

بمناسبة يومها العالمي الذي يصادف الثامن من مارس كل عام

«المركزي»: حريصون على تمكين المرأة لأداء دورها الفاعل في مسيرة التنمية

- نسبة النساء العاملات في البنك تشكل 59.3 % من مجموع موظفيه فيما تشغل السيدات 54.8 %
- حصلت الموظفات على 34.4 % من إجمالي الشهادات المهنية واستفادت الكوادر النسائية بما نسبته 46.2 %

أكد بنك الكويت المركزي أمس السبت حرصه على تمكين المرأة لأداء دورها الحيوي الفاعل في التنمية ودعمها والاستفادة من قدراتها.

وشدد "المركزي" في بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام على تعزيز دور المرأة في البنك عبر العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المساواة وتشجيع الكوادر النسائية وتأهيلها لتولي المناصب القيادية في المستقبل.

وأوضح البيان أن ذلك يأتي من خلال مجموعة من البرامج التدريبية المهنية التي تحقق لتلك الكوادر مسارا من التطوير المستمر وإتاحة المجال لها للعمل في جميع المستويات الوظيفية من الوظائف القيادية والإشرافية سواء ضمن بنك الكويت المركزي أو على مستوى وحدات القطاع المصرفي الكويتي ككل.

وذكر أن نسبة النساء العاملات في بنك الكويت المركزي تشكل 59ر3 في المئة من مجموع موظفي البنك فيما تشغل السيدات نسبة 54ر8 في المئة من المناصب القيادية في البنك.

وأضاف البنك المركزي أن هذه النسبة تؤكد إيمانه بكفاءة الكوادر النسائية الوطنية وقدرتها على تحمل المسؤوليات وإنجاز المهام على نحو يساهم في تميز المؤسسة وتقدمها.

وأشار إلى أنه على مستوى التعليم والتطوير المهني حصلت موظفات بنك الكويت المركزي على 34ر4 في المئة من إجمالي الشهادات المهنية لدى العاملين في البنك واستفادت الكوادر النسائية بما نسبته 46ر2 في المئة من البعثات الدراسية في البنك خلال السنوات العشر الماضية.

وأكد (المركزي) أنه سيواصل هذا النهج القائم على المساواة في منح الفرص للطاقات الوطنية وتمكين الكوادر النسائية من أداء الأدوار المنوطة بها وخدمة البلاد من المواقع كافة والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية.

بنك الكويت المركزي

انطلاقاً من رسالته والتزاماً بمعايير «ESG»

"برقان" يحتفي باليوم العالمي للمرأة في بيئة تتّسم بالمساواة والشمول والتمكين

احتفالاً باليوم العالمي للمرأة، يواصل بنك برقان جهوده في تعزيز ثقافة العمل المتمثلة بالمساواة والشمول والتمكين والتي ترعى وتستقطب المواهب الوطنية الطموحة. وانطلاقاً من رسالته القائمة على أن يكون واحداً من أفضل أماكن العمل، نجح بنك برقان، الحائز على شهادة Great Place to Work ، كأفضل بيئة عمل، في تأسيس مكان يتيح لجميع الموظفين العديد من الفرص المتساوية لتحقيق النمو الشخصي والمهني، وتمكين الكفاءات لتولي مناصب قيادية على مستوى المؤسسة والصناعة المصرفية.

وتعكس الجهود المستمرة التي يبذلها بنك برقان على صعيد مختلف الإدارات على مدار العام، التزام البنك بالاستثمار في الطاقات المهنية في الكويت، وتمكين المرأة مهنياً، ودمج المبادئ البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع عملياته ومبادراته.

وفي هذا الصدد، قال نقيب أمين، مدير عام- الموارد البشرية والتطوير في بنك برقان: "نعتز في بنك برقان بتعزيز ثقافة المساواة والشمول التي ما زالت تستقطب أفضل الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي المحلي، مما يدفعنا للنمو بكل ثقة وعزيمة. وبينما نحتفي بالزميلات المتميّزات في فريقنا والقيمة المضافة التي يقدمنها للمؤسسة، نجدّد التزامنا بتبني نهج يركز على المساواة من أجل التمكين، ومن شأن ذلك أن يوفر كافة أشكال الدعم الذي يحتاجه جميع موظفينا للنجاح، سواء على المستوى الشخصي أو المهني".

وأضاف نقيب: "أن تمكين الموظفين من التفوق والتطور هو مشروع متواصل على مدار العام ويتطلب فهماً شاملاً ومستجداً لاحتياجات كل موظف وتطلعاته وما يفضله من أساليب تعلم، إلى جانب الإحاطة بالتحديات المحيطة بذلك".

ومن بين الجهود المتميّزة الأخرى التي يبذلها بنك برقان لتعزيز بيئة تتسم بالمساواة وتكافؤ الفرص، برنامج "Lean-In Circle for Women Empowerment"، والذي يركز على مناقشة التحديات التي تواجه النساء في مكان العمل وتزويدهن بالإرشاد وتمكينهن من النمو والتغلب على العقبات.

من جانبها، قالت غالية الصالح، مدير أول- استقطاب المواهب في بنك برقان: "إن دعم المرأة وبناء بيئة عمل متنوعة وشاملة لا يقتصر على تلبية المتطلبات فحسب، بل هو أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في جميع النواحي، المهنية والاجتماعية وحتى البيئية. ورغم التحديات، نشعر بالفخر أننا حققنا أعلى نسبة من التمثيل النسائي على مستوى القطاع المصرفي المحلي في عام 2025، حيث تشكل المرأة 46 في المئة من القوى العاملة لدينا".

وأكدت الصالح على مواصلة بنك برقان جهوده لاستقطاب وتطوير الكفاءات الكويتية الطموحة، وذلك تماشياً مع التزامه بجهود التكويت على مستوى الدولة، واستراتيجية البنك للاستثمار في رأس المال البشري الوطني، وهو ما يصب في صالح الموظفين والمتدربين الجامعيين الذين يتطلعون إلى بناء مسيرة مهنية في القطاعين المصرفي والمالي.

وإلى جانب المبادرات المتميزة والعديدة التي أطلقها بنك برقان مثل برنامج "Lean-In Circle"، نظّم البنك أيضاً أول برنامج تدريبي صيفي بعنوان "EmpowerHer"، والذي استضاف 18 شابة، وأشرفت على تدريبهن نخبة من القيادات النسائية الملهمة والمتميزة في البنك. وتبع نجاح البرنامج التدريبي ندوة "Empower Her"، التي أقيمت بحضور الشيخة أدانا الصباح، وبمشاركة شخصيات بارزة وقيادات نسائية مؤثرة في القطاعين المصرفي والمالي الكويتي.

كما يؤكد بنك برقان بأن دور المرأة في مكان العمل أمر حيوي، وأن التغيير الجوهري على مستوى الصناعة يتجسّد في المساواة وتمثيل المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار داخل المؤسسات وفي مختلف القطاعات في الدولة.

"KIB": باسل السويدان يفوز بجائزة رائد العام في الأمن السيبراني من «CYSEC»

تكريم باسل السويدان بجائزة رائد العام في الأمن السيبراني

أعلن بنك الكويت الدولي "KIB" عن فوز مدير عام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال، باسل السويدان، بجائزة رائد العام في الأمن السيبراني من معرض ومؤتمر CYSEC العالمي بنسخته الرابعة عشر الذي أقيم مؤخراً بالكويت، وذلك ضمن جوائز CYSEC للعام 2025. وقد تم تقديم الجائزة رسمياً إلى السويدان في حفل مميز أقيم في فندق كراون بلازا الكويت على هامش المؤتمر الذي عقد برعاية المركز الوطني للأمن السيبراني، وحضره كبار المتخصصين في الأمن السيبراني وخبراء الصناعة ومسؤولين في البنك.

وتكريماً للمساهمات والابتكارات المتميزة في مجال الأمن السيبراني في جميع أنحاء الكويت، يتم منح جوائز CYSEC للأفراد والمؤسسات التي حققت خطوات وإنجازات كبيرة في تأمين البنية التحتية الحيوية وتطوير منظومة الأمن السيبراني. وتعكس جائزة رائد العام في الأمن السيبراني مهارة القيادة الاستثنائية لدى السويدان وتأثيره في مجال الأمن السيبراني، والتزامه الراسخ بتعزيز الأمن الرقمي في القطاع المصرفي، ودفع عجلة التقدم والابتكار.

وأعرب السويدان عن سعادته قائلاً: "يشرفني الفوز بجائزة رائد العام في الأمن السيبراني من CYSEC، حيث تشيد هذه الجائزة بالدور المحوري الذي يلعبه قادة الأمن السيبراني في رسم المستقبل الرقمي للقطاع المالي. ونظراً للتعقيد المتزايد للتهديدات السيبرانية، فمن المهم تنفيذ إجراءات أمنية استباقية وتكيفية لضمان سلامة المؤسسات المالية وعملائها".

وأضاف: "لضمان ثقة العملاء وحماية معاملاتهم المصرفية، يضع KIB على رأس أولوياته الاستثمار في التكنولوجيا الأمنية المتقدمة، والأطر القوية لإدارة المخاطر، والتدريب المستمر للموظفين. وتتماشى هذه الجهود مع هدفنا الاستراتيجي المتمثل بتعميق علاقاتنا مع العملاء ورؤيتنا على المدى الطويل لنصبح البنك الإسلامي المفضل في الكويت. والأهم من ذلك، تعتبر هذه الجائزة بمثابة اعتراف بالتفاني الدؤوب والعمل الجاد لفريق عمل KIB، حيث تنعكس جهودهم الدؤوبة على مواصلة تعزيز قوة أمننا السيبراني".

تجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل التزامه بالحفاظ على أعلى معايير الأمن السيبراني بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، حيث يواصل الحفاظ على شهادة الايزو ISO 27001:2022 الدولية في نظام إدارة أمن المعلومات بنسختها الاحدث، للعام الحادي عشر على التوالي. هذا بالإضافة الى التزامه التام بشهادات معايير دولية عديدة متخصصة بمجال أمن المعلومات مثل شهادة الالتزام بأمن البطاقات PCI-DSS وشهادة الالتزام بمعايير الامن السيبراني الخاصة بنظام التحويلات الدولية SWIFT. كما يولي البنك أهمية قصوى لتعزيز أمن ومرونة منظومته الرقمية والتصدي للتهديدات المتطورة من أجل ضمان حماية أصول العملاء وبياناتهم.